

العدد (115)

**التكنولوجيا الحديثة
وأثارها على أسواق العمل العربية
(الأنماط الجديدة للعمل)**

الأستاذ محمد كشو

الدكتور فيصل حمد المناور

الأستاذ الدكتور عادل عبدالغفار

م. ماجد بن مبارك الشعيبي

المحتويات

الصفحة

- 9 تقديم المدير العام.....
- 11 الورقة الأولى: واقع أسواق العمل العربية في ظل التطور
التكنولوجي
الدكتور فيصل حمد المناور، خبير بالمعهد العربي للتخطيط
- 69 الورقة الثانية: تنظيم علاقات العمل والحماية
الاجتماعية للعاملين في الأنماط الجديدة للعمل
الأستاذ محمد كشو، خبير معايير وعلاقات العمل
- 139 الورقة الثالثة: دور التدريب المهني في رفع قدرات
العاملين وتمكينهم من المنافسة في سوق العمل
(المنهجيات الحديثة المبتكرة)
المهندس ماجد بن مبارك بن خلفان الشعيلي
مدير مركز التدريب المهني بصحم – سلطنة عمان
- 171 الورقة الرابعة: دور الإعلام في التوعية بثقافة العمل في
إطار الأنماط الجديدة للعمل
الأستاذ الدكتور عادل عبدالغفار
أستاذ الإعلام والرأي العام بكلية الإعلام- جامعة القاهرة،
عميد كلية الإعلام – جامعة النهضة

واقع أسواق العمل العربية في ظل التطور التكنولوجي

مقدمة:

لا شك في أن التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم قد أدت إلى حدوث منعطف بارز الأهمية في سوق العمل العربي، الذي يسعى بدوره إلى إقامة اقتصاد معرفي، هو بحاجة إلى كفاءات وطنية ماهرة تحقق التنمية المستدامة والمعتمدة على الذات.

وبما أن المفاهيم الحديثة للتنمية الاقتصادية تركز على تحسين إنتاجية الفرد من خلال تمليك القدرات الأساسية للإنتاج وتحقيق الذات، فإن العمل هو عنصر أساس من عناصر الإنتاج، وبالتالي التنمية الاقتصادية.

وقد تفاقمت العديد من المخاطر والتحديات التي تواجه سوق العمل العربي إلى درجة أصبحت تهدد وجود الدول العربية، وتتخلص هذه المخاطر والتحديات في ضعف النظام التعليمي وعدم مواهمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل، وتدني نسبة مشاركة العنصر النسائي في سوق العمل، وازدياد أعداد العمالة ضعيفة المهارات والتدريب، وضعف وعجز السياسات العمالية غير المتلائمة مع احتياجات اقتصاديات الدول العربية، وانصراف المستثمرين في القطاع الخاص إلى أنشطة غير منتجة ولا تحقق قيمة مضافة.

وفي ضوء ذلك، تأتي هذه الورقة لتبحث في واقع أسواق العمل العربية في ظل التطور التكنولوجي، بهدف الوقوف على أبرز العوائق والتحديات التي تقف حجر عثرة أمام السياسات والجهود الرامية إلى تطوير وتحسين ذلك الواقع في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.

وبذلك، تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام، يناقش القسم الأول أهم خصائص أسواق العمل في الدول العربية، بينما يناقش القسم الثاني مواضيع الخلل في أسواق العمل العربية، أما القسم الثالث فيتناول واقع المنظومة التعليمية في الدول العربية، والتي تعاني بدورها من العديد من اختلالات، أما بالنسبة للقسم الرابع والأخير من الورقة يتناول فيه الباحث خاتمة تم تخصيصها لمناقشة أهم السياسات المتعلقة برفع كفاءة سوق العمل العربي.

أولاً- خصائص أسواق العمل التي تستقطب المتعلمين:

تعتبر بطالة المتعلمين وخاصة خريجي التعليم العالي من سمات أسواق العمل العربية، حيث أن واحداً من كل أربعة عاطلين عن العمل متحصل على شهادة جامعية. كما تتسم المنطقة العربية كذلك بضعف نسب مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة، إذ لا تتجاوز نسبة مشاركة المرأة حوالي 23% من إجمالي قوة العمل في الدول العربية في العام 2012، كما أن أكثر من نصف الشباب في الدول العربية إما عاطلون عن العمل أو خارج المنظومة التعليمية مع استمرار وجود ظاهرة تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5 - 14) سنة وخاصة في المناطق الريفية. وتعكس

هذه المعطيات خاصيات أسواق العمل في الدول العربية المتمثلة في عدم قدرة تلك الأسواق على استيعاب اليد العاملة المؤهلة. مما يدل على عدم تنوع اقتصادات هذه الدول وعدم ولوجها بعد بصفة كافية حقل اقتصاديات المعرفة.

(أ) أهم سمات أسواق العمل العربية:

يقدر حجم القوى العاملة في الدول العربية خلال عام 2014 بحوالي 124 مليون عامل. وتشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن معدلات نمو القوى العاملة تتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالي، ويمكن تفسير الارتفاع النسبي في معدلات النمو للقوى العاملة العربية بعاملين وهما الهرم العمري للسكان والذي يتميز بقاعدة عريضة مع بقاء معدل النمو السكاني في الدول العربية - والذي يبلغ حوالي 2.2% - مرتفعاً إذ يفوق المعدل المتوسط للعالم البالغ حوالي 1.7% وهي عوامل تؤدي إلى تنامي أعداد الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل، وزيادة مساهمة المرأة في أسواق العمل رغم بقاء مساهمتها منخفضة مقارنة بالمعايير العالمية.

(ب) تجزئة أسواق العمل:

بالرغم من اختلاف وتباين خصائص أسواق العمل في الدول العربية، إلا أنها تتسم بالتجزئة ما بين قطاعات رسمية وغير رسمية، وأسواق للعمالة المحلية والوافدة وأسواق للعمالة الماهرة

وغير الماهرة. وكذلك تتسم أسواق العمل بعدم الكفاءة حيث تتركز معظم وظائف القطاع الخاص في القطاع غير الرسمي (غير المصنف) ذي الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية بالمقارنة مع القطاع العام الذي يعتبر أكبر مصدر للتوظيف في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، وقد أسهمت استراتيجيات التنمية المتبعة في معظم الدول العربية، التي اعتمدت لفترة طويلة على هيمنة الدولة على أهم مقومات الاقتصاد وعلى عقد اجتماعي يقوم على الدعم والإعانات ومجانية التعليم والتوظيف في القطاع العام، في ارتفاع حصة القطاع العام والمؤسسات العامة في التوظيف حيث تقدّر بحوالي 29% وهو ما يمثل ضعف المتوسط العالمي، وتعتبر تجزئة أسواق العمل العربية، مع وجود اختلالات في التركيب والتوزيع السكاني العمالي من حيث الكم والنوع فيما بين الدول العربية وداخل كل دولة على حدة، من أهم مسببات ارتفاع نسب البطالة والبطالة المقنعة لذوي المهارات والتحصيل العلمي العالي في المنطقة العربية. كما تتميز أيضاً الدول العربية بالوزن الكبير للقطاع العام في الاقتصاد والإنتاج وفي استخدام القوى العاملة، وعلى الأخص خريجي منظومة التعليم في العديد من تلك الدول، وتدني كفاءة وإنتاجية اليد العاملة فيها، ولا تزال المنطقة العربية تشهد تعاظم نمو التشغيل في القطاع غير المنظم وفي القطاع الهامشي على حسب القطاع المنظم، وهو ما يشكل في كثير من الأحيان هدراً للموارد وإفقاراً لاقتصادات البلدان المعنية.

(ج) ضعف إنتاجية القوى العاملة:

من تجليات الوضع القائم في المنطقة ضعف إنتاجية القوى العاملة في البلدان العربية، وخاصة في قطاع الزراعة الذي يستأثر بحوالي 21% من إجمالي قوة العمل في العام 2012، في حين لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 5% في العام نفسه، بالإضافة إلى ضعف تنافسية وكفاءة المصادر البشرية العربية وتدني تحصيلها التعليمي بشكل عام، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي (ألف عامل)

الدولة	السنة	ما قبل الابتدائي	ما قبل الابتدائي (%) من العمالة الإجمالية)	المرحلة الابتدائية (%) من العمالة الإجمالية)	المرحلة الثانوية (%) من العمالة الإجمالية)	المرحلة الثانوي (%) من العمالة الإجمالية)	المرحلة الجامعية (%) من العمالة الإجمالية)
الجزائر	2011	-	-	5051	52.62	2099	14.37
البحرين	2010	186	26.51	505	28.68	217	9.71
مصر	2008	2371	10.54	2029	9.01	7843	15.47
	2009	2386	10.38	2317	10.08	7931	16.32
	2010	2393	10.04	2609	10.95	8508	16.78
	2011	2272.1	9.73	2512	10.76	8283	17.41
	2008	-	-	4132	40.55	946	7.39
المغرب	2009	-	-	4184	40.68	1026	8.23
	2010	-	-	4390	42.19	1056	8.26
	2011	-	-	4490	42.72	1080	7.98
	2012	-	-	4515	42.96	1098	8.28
	2008	-	-	318	49.28	105	24.09
فلسطين	2008	1028	12.87	2817	35.27	2103	19.20
	2009	909	11.16	2914	35.76	2270	19.39
السعودية	2008	-	-	1153	36.55	1158	14.37
	2009	-	-	1136	35.52	1192	15.53
	2010	-	-	1164	35.52	1219	16.18
	2011	-	-	1114	35.47	1158	16.85

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.